



ملخص تنفيذي

الاقتصاد الكلي والسياسات

من وجهة نظر اقتصادية، شهدنا بداية جيدة نسبياً للعام 2025، ومن المتوقع أن يستمر النمو العالمي بوتيرة قوية رغم تباطئه التدريجي. وبالنسبة للتضخم الاقتصادي في الولايات المتحدة، فلا يزال مستقراً، بينما تحافظ الشركات على تحقيق مستوى جيد من الربحية.

وبحسب ما ذكرناه في توقعاتنا السنوية لعام 2025، فإن تركيز الأعمال لن يكون منصّباً على نتائج هذا العام تحديداً، بل على التوجهات المستقبلية. لكن هذا التصور تبدل فجأة مع إعلان الولايات المتحدة عن رسوم جمركية "تبادلية" في مطلع أبريل، وما تلاه من تصعيد مع الصين، والغموض الذي يكتنف مواقف بعض الدول التي اكتفت بالترقب فحسب. ونتيجة لذلك، تزايدت حالة عدم اليقين على صعيد السياسات، وامتدت آثارها لتشمل الشركات والمستهلكين والمستثمرين، مما أدى إلى تفاقم الوضع الضبابي على مستوى الاقتصاد الكلي.

على الرغم من أن الأحداث الجارية أشد وطأة مما توقعنا، إلا أنها لا تمثل تغييراً جوهرياً عن المسار المتوقع. ولذلك نوصي المستثمرين على المدى البعيد بتجنب المضاربة أو اللجوء إلى الرافعة المالية، حيث أن وقوع السيناريوهات الأسوأ ليس أمراً حتمياً.

توزيع الأصول

بدأنا العام باستثمار كامل للأصول في ضوء المعطيات الأساسية الداعمة عموماً، مع اتخاذ مراكز نشطة محدودة بما يتماشى مع توزيعاتنا الاستراتيجية. (زيادة الاستثمار في الذهب والسندات مع تخفيض الاستثمار في صناديق التحوط).

قررنا تقليل المخاطر وإعادة توزيعها في أبريل، ونفذنا هذه التغييرات في الحادي عشر من الشهر ذاته (بعد الانتعاش الأخير في الأسهم الأمريكية).

وشرعنا الآن بتخفيض استثمارنا في الأسهم (الأسواق المتقدمة)، وزيادتها في النقد والدخل الثابت، حيث اتخذنا موقفاً محايداً تجاه مدة استحقاق السندات الحكومية، لكننا عززنا استثمارنا في السندات ذات العوائد المرتفعة. كما حافظنا على تركيز استثمارنا في الذهب، لكننا قللنا تركيزنا على الاستثمارات البديلة. بشكل عام، يعكس توزيعنا الحالي للاستثمارات اتباع توجهٍ دفاعي نوعاً ما.

الدخل الثابت

فيما يتعلق بالسندات الحكومية، لا نزال نرى فيها فرصة استثمارية أكبر من غيرها، لكننا اتخذنا موقفاً محايداً من مدة الاستحقاق (بعد أن كانت طويلة الأجل في السابق). كما قمنا بتقليل حجم استثمارنا في أدوات الائتمان مقابل زيادتها بشكل انتقائي في السندات ذات العوائد المرتفعة ومع تخصيص حجم استثمار أكبر قليلاً لها.

الأسهم

بادرنا إلى خفض حجم استثمارنا في الأسواق المتقدمة، بينما حافظنا على مستوى استثمارنا الحالي (محايد) في الأسواق الناشئة.

وفيما يتعلق بالمناطق، لا نزال نُفضل الولايات المتحدة، وإلى حدٍ ما المملكة المتحدة واليابان، على منطقة اليورو في فئة الأسواق المتقدمة. أما في الأسواق الناشئة، فننخذ موقف الحياد تجاه معظم المناطق الكبيرة.



نواف النقي

رئيس قسم استراتيجية الأسهم



ساتياجيت سينغ

رئيس استراتيجية الدخل الثابت



جورجيو بوريلي

رئيس قسم توزيع الأصول والاستراتيجيات الكمية



موريس غرافير

المسؤول الرئيسي للاستثمار لدى المجموعة في بنك الإمارات دبي الوطني